المحاضرة 11

المحور الثالث: النظام القانوني الجرماني

ينتمي النظام القانوني الجرماني للعائلة الرومانو جرمانية الذي يستمد وجوده من القانون الروماني ومن العادات الجرمانية، ويمكن تقسيمه إلى مجموعتين: مجموعة القانون اللاتيني والتي أخذت بها العديد من الدول على غرار فرنسا، بالإضافة للمجموعة الجرمانية التي أخذت بها دول كألمانيا، بمعنى أن للنظام الجرماني جذورا مشتركة مع النظام اللاتيني، ويختلف في التفاصيل، ولذلك يمكن دراسة النظام الجرماني من خلال تجسيده في النظام القانوني الألماني الذي يمثل أهم تطبيقات النظام الجرماني.

أولا: نشأة النظام القانوني الجرماني.

إن نشأة النظام القانوني الجرماني كانت متصلة مع النظام اللاتيني الذين جمعهما الأصل الواحد وهو القانون الروماني والعادات الجرمانية، ولكن التطبيقات، جعلت الفقهاء يقسمون هذا النظام إلى نظام لاتيني وآخر جرماني، فقد أخذت ألمانيا بالنسق الجرماني، وقد مرّ النظام القانوني الألماني بمرحلتين أساسيتين:

1- القانون الألماني من الإمبراطورية إلى الرايخ.

مر القانون الألماني بهذه المرحلة بمحطتين: مرحلة قبل القرن التاسع عشر، ومرحلة ما بعد الوحدة.

أ –القانون الألماني قبل نهاية القرن التاسع عشر.

تم تشكيل الإمبراطورية الرومانية الجرمانية التي سادها النظام الإقطاعي، حيث ساد خلال هذه الفترة النظام الإقطاعي والقانون الكنسي خلال فترة الإمبراطور أتون الكبير سنة 962 ميلادي.

بدأت الإمبراطورية الرومانية الجرمانية في الانهيار في منتصف القرن 13 ميلادي وظهرت مدن مستقلة وتحولت لمدن حقيقية، وسقطت الإمبراطورية فعليا على يد الملك النمساوي فرانسوا الثاني سنة 1806.

ساهمت الإمبراطورية في تطور القانون الألماني، حيث كان الامبراطور يدّعي أنه يرث الأباطرة الرومان حتى يستفرد باختصاصات واسعة وصلاحيات أكثر.

كما ساد كل قبيلة ومدينة أعراف وتقاليد بشأن القانون الجنائي، ولكن بعد صدور أمر (شارل كنت)، تم توحيد مواضيع القانون الجنائي، وقام (فريديريك الكبير) بإلغاء التعذيب سنة 1740م، وكان أيضا قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي لسنة 1808 مرجعا لمعظم المماليك الألمانية.

بالنسبة للقانون الخاص فقد كان العرف مصدرا لها، وخلال منتصف القرن الثامن عشر تم وضع مجموعة من القوانين كالتقنين المدني في بافاريا سنة 1756 والذي تم استلهامه من مدرسة القانون الطبيعي، وفي بروسيا تمّ سنّ قانون مدني يشمل 1700 مادة ودخل حيز التنفيذ سنة 1794، كما وضعت مملكة ساكسونيا قانونا مدنيا جديدا

سنة 1812.

ب–القانون الألماني بعد الوحدة.

بعد الوحدة الألمانية تم إصدار تقنين مدني بعيدا عن التأثيرات القانونية الموجودة في ألمانيا، من خلال تنصيب لجنة لهذا الغرض سنة 1874، وفي سنة 1888 تم نشر المشروع التمهيدي الذي كان محل نقد شديد بسبب احتوائه على مواد مستمدة من القانون الروماني والعادات الجرمانية فكانت غامضة ونظرية، وغير مفهومة للمواطن، فضلا على الاعتماد على حلول قانونية رومانية وقليل من التقنيات الألمانية الجرمانية.

نتيجة لذلك تم التخلي عن اللجنة التحضيرية وتنصيب لجنة أخرى مكونة من 22 شخصية متعددة التخصصات نجحت في تقديم مشروع سنة 1895 وبعدها عرض على البرلمان في العام الموالي، ودخل حيّز النفاذ بداية من سنة 1900.

اختلف التقنين المدني الألماني عن الفرنسي من حيث الشكل والموضوع، فشكليا ينقسم إلى تقسيم غير معهود أي إلى قسمين: الأول جَمَعَ الأحكام المتعلقة بمجموع مؤسسات القانون المدني والثاني تضمن أربعة أجزاء من الخمسة التي شكلت القانون القديم.

أما من الناحية الموضوعية فقد اعتمد على أفكار سياسية واجتماعية متوافقة والمذهب الفردي الرأسمالي على عكس التقنين المدني الفرنسي.

إن معالم النظام القانوني الألماني بدأت تتضح بصدور القانون المدني القائم على الدستورية الألمانية (Bürgerliches Gesetzbuchأو BGB)، حيث توجد سلطة الإمبراطور وسلطة البرلمان الإمبراطوري، وكانت الدولة فيدرالية أين كانت للولايات اختصاصات تشريعية، كما خضعت الإدارة لمبدأ الشرعية بإعمال رقابة القضاء الإداري، وهو ما ساهم في تطور النظرية الألمانية (الجرمانية) في نطاق القانون العام والخاص.

2-النظام القانوني الألماني بداية من الحرب العالمية الأولى.

تتفرع هذه المرحلة إلى ما قبل الوحدة الثانية وما بعدها.

أ-القانون الألماني قبل الوحدة الثانية.

عرف القانون الألماني استقرارا لغاية سنة 1918، ولكنه بعد الحرب العالية الأولى تعرض لنكستين أثرت فيه، تمثلت الأولى في الأزمة الاقتصادية سنة 1929 التي أظهرت بعض عيوب BGB سيما التصرفات القانونية، وهو ما جعل التشريع والاجتهاد القضائي يستوعب بعض النقائص، وتمثل الإشكالية الثانية في وصول النازية للحكم وتغييرها للقانون بممارسات عنصرية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية جدّدت السلطات الألمانية القانون الألماني بعيدا عن توجهات النازية، وبعد تقسيم ألمانيا تخلت الشرقية منها عن BGB واعتمدت قانونا قائما على الاشتراكية، وفي ألمانيا الغربية تم الإبقاء عليه.

ب-القانون الألماني بعد الوحدة الثانية.

بعد توحيد ألمانيا سنة 1990 وجدت ألمانيا الشرقية قانونا ألمانيا مغايرا لذلك المعتمد سنة 1900، حيث اعتمدت ألمانيا الغربية دستورا جديدا سنة 1949، وبعدها أخذ الدستور الألماني بمبادئ أساسية كالمفهوم المحدود للشرعية أين خضعت كل القوانين لهذا المفهوم، فضلا على بروز الاجتهاد القضائي الدستوري، فضلا على بعض التعديلات التي مست القانون الجنائي ولاسيما إلغاء عقوبة الإعدام وتعديل قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية.